

الاقتصاد الأزرق ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:
الاهتمام العالمي وبعض التجارب الدولية والإقليمية

The Blue Economy and its Role in Achieving Sustainable Development: Global Interest and Some International and Regional Experiences

[10.35781/1637-000-124-004](https://doi.org/10.35781/1637-000-124-004)

الباحث/ محمد بن يوسف عيسى القليطي*

أ.د. محمد بن عبد القادر محمد خير**

*باحث لدرجة الدكتوراة في قسم الاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

**أستاذ الاقتصاد بكلية الأنظمة والاقتصاد بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخص:

بالاقتصاد الأزرق كمسار لتحقيق التنمية المستدامة يعد حديثاً نسبياً، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل مجاًلاً حيوياً لتطبيقاته، بينما تمثل تجربة هولندا أحد التجارب الناجحة في هذا المجال، في الوقت الذي لم تتمكن كل من مصر والمغرب من تعظيم استفادتهما من الموارد البحرية الكبيرة والمتنوعة التي تتمتعان بها بحكم موقعهما على منفذين بحريين كبيرين على نحو يتناسب مع حجم وتنوع تلك الموارد.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الموارد البحرية، الاهتمام العالمي، الدول الجزرية.

يمثل الاقتصاد الأزرق أحد الاتجاهات الحديثة في تعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وقد تزايد الاهتمام العالمي به في السنوات الأخيرة كمسار جديد يمكن خلاله تحقيق الأهداف التنموية لا سيما في البلدان الساحلية والجزرية، حيث يقوم الاقتصاد الأزرق على موارد البحار والمحيطات ويهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم وأهداف الاقتصاد الأزرق ومكوناته وبيان علاقته بالتنمية المستدامة، والوقوف على بعض التجارب الدولية والإقليمية في هذا المجال، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الاهتمام العالمي

The Blue Economy and its Role in Achieving Sustainable Development: Global Interest and Some International and Regional Experiences

Mohammed Yousef Essa ALQulayti

prof. Mohammed Abdelgadir Mohammed Khair

Abstract

The blue economy was introduced recently, and it was identified as a crucial component of sustainable development, encompassing all economic activities related to oceans, seas and coasts. This research overviews the blue economy, its components and its relationship with sustainable development, in addition to reviewing some international and regional experiences in this field. The researcher used descriptive and analytical analysis, and the study found that the global interest in the blue economy as a pathway to achieving sustainable development is relatively recent, and

that small island developing states represent a vital field for its applications. The study also indicates that while the experience of the Netherlands represents a successful example in this field, Egypt and Morocco have not been able to maximize their benefit from the large and diverse marine resources that they enjoy due to their advantageous location on two large maritime ports in a manner commensurate with the size and diversity of these resources

Keywords: Blue Economy -Marine Resources- Global Attention – Island States.

المقدمة:

يعد مفهوم الاقتصاد الأزرق مفهوماً حديثاً نسبياً، برز إلى السطح في العام 2012م، وذلك في إطار فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للمحيط الذي انعقد في العاصمة البرتغالية لشبونة، حيث يرتبط هذا المفهوم بالأنشطة الاقتصادية التي تقوم على استغلال موارد المحيطات والبحار والخلجان والبحيرات، وهي أنشطة متعددة ومتنوعة تشمل كل من أنشطة صيد الأسماك والاستزراع السمكي، والنقل والشحن البحري والموانئ البحرية واللوجستيات المرتبطة بها، والتعدين والتقيب البحري، ونقل وتوليد الطاقة، وصناعة السفن والقوارب، والترفيه والسياحة البحرية والشاطئية، ونشاط قطاع المعلومات والتكنولوجيا الحيوية فنشاط صيد الأسماك مثلاً يعد مصدراً للأمن الغذائي لأكثر من 300 مليون شخص على مستوى العالم، كما يوفر أكثر من 350 مليون وظيفة، بالإضافة إلى ذلك فإنه، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، يقدر حجم العمالة المشغلة بالصناعات والخدمات المرتبطة بنشاط صيد الأسماك بنحو 650 - 820 مليون شخص، أما نشاط النقل البحري ضمن أنشطة التجارة العالمية ففي تزايد مستمر، إذ تقدر نسبته الحالية بنحو 90% من نشاط التجارة العالمية¹، فيما تتنوع الموارد المعدنية الموجودة في المحيطات والبحار والخلجان لتشمل عدداً كبيراً من المعادن النفيسة والموارد البترولية، وبالنسبة لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المرتبط بالمحيطات والبحار، فيشمل نشاطه خدمات الأرصاد الجوية والتأمين البحري والاستشارات الهندسية البحرية والمعلومات الجغرافية، حيث تقدر نسبة ما تحمله الكيبلات البحرية من معلومات بحوالي 95% من جميع البيانات الرقمية في العالم، فيما تشمل التكنولوجيا الزرقاء الحيوية بعض المنتجات الطبية والمستحضرات الصيدلانية المنتجة من مواد مستخرجة من البحار والمحيطات، وذلك إلى جانب الطاقة المتجددة البحرية مثل طاقة المد والجزر وطاقة الرياح.

ولما كان الاقتصاد الأزرق يقوم في الأساس على موارد المحيطات والبحار، وهي بطبيعتها موارد بيئية فإن هذا الاقتصاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة القائمة على فكرة الاستغلال الكفء للموارد الطبيعية (البيئية) والمحافظة عليها من الاستنزاف والهدر، ومراعاة حقوق الأجيال المستقبلية في الاستفادة منها ويتسق ذلك مع مفهوم الاقتصاد الأزرق الذي يعرف إجمالاً بأنه "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، مع الحفاظ على صحة النظام البيئي لتلك الموارد والاعتماد عليها واستخدامها بشكل مستدام"²، فالاقتصاد الأزرق يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج

¹ أسماء رفعت، دور الاقتصاد الأزرق في تعزيز التنمية المستدامة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2020/09/14م.

² د. محمد جلال السيد خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة في مصر، مجلة الحقوق للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (1) - العدد (2)، يناير 2020م، ص 749.

الاجتماعي والحفاظ على سبل كسب العيش وتحسينها في المناطق الساحلية، مع ضمان الاستدامة البيئية، وهي نفس الأبعاد التي يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة، ولعدد من الدول تجارب ناجحة في مجال الاقتصاد الأزرق، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وهولندا ومصر والمغرب.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية هذا الموضوع والبحث فيه ودراسته من خلال الآتي:

- 1- يعد مفهوم الاقتصاد الأزرق من المفاهيم الحديثة نسبياً، واستناداً إلى ذلك فإن الدراسات التطبيقية المتعلقة به ونتائجها تشكل إضافة علمية تعزز هذا المفهوم وتؤكد عليه، لا سيما في ظل اختلاف التجارب التطبيقية ومجالاتها ونتائجها من دولة لأخرى.
- 2- أصبح الاهتمام بالاقتصاد الأزرق اتجاهاً عالمياً في إطار الاهتمام بالتنمية المستدامة الذي ترعاه الأمم المتحدة، لا سيما أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

استناداً إلى ما جاء في مقدمة هذه الورقة، فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤالين التاليين:

ما دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة؟

وما النتائج التي حققتها بعض التجارب في المحيطين الدولي والإقليمي؟

أهداف البحث: تتمثل في الآتي:

- التعرف على مفهوم وأهداف الاقتصاد الأزرق ومكوناته.
- بيان دور الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة، وإبراز مدى الاهتمام العالمي به.
- الوقوف على بعض التجارب الدولية والإقليمية في مجال العناية بالاقتصاد الأزرق.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- 1- الاقتصاد الأزرق يشكل مصدراً مهماً لتحقيق قيمة مضافة أكبر في اقتصاد الدول الساحلية.
- 2- تنوع موارد ومقومات الاقتصاد الأزرق في الدول الساحلية يتيح إمكانية تنويع هيكلها الاقتصادي.
- 3- يمثل الاقتصاد الأزرق الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في الدول الساحلية.

حدود البحث: وتشمل:

- 1- الحدود الموضوعية: يغطي البحث المفاهيم النظرية للاقتصاد الأزرق في علاقته بأبعاد التنمية المستدامة، والجوانب التطبيقية المتعلقة به.
- 2- الحدود المكانية: الدول الجزرية الصغيرة النامية (دول منطقة شرق البحر الكاريبي، السيشل، موريشيوس) وهولندا ومصر والمغرب.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي.

تقسيم البحث: يتكون البحث من مقدمة منهجية وأربعة مباحث وخاتمة، وذلك كما يلي:

- المقدمة المنهجية.
- المبحث الأول: المفاهيم النظرية للاقتصاد الأزرق ودوره في التنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للاقتصاد الأزرق ونظور الاهتمام العالمي به.
- المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في مجال الاقتصاد الأزرق.
- المبحث الرابع: بعض التجارب الإقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق.
- الخاتمة، وتشمل النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

في ضوء ما قام به الباحث من بحث عن الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة تمكن من الوقوف على عدد منها، وذلك على النحو التالي:

دراسة جمال دقيش وآخرون، الاقتصاد الأزرق - عرض تجارب دولية مع إشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول - الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة، الجزائر - جامعة عبد الحميد بن باديس، 15-16 يونيو 2021م.

هدفت هذه الدراسة إلى عرض تجارب عربية حول الاقتصاد الأزرق ومدى انتشاره حول العالم، وقد استخدمت المنهج الوصفي حيث أظهرت النتائج أن الاقتصاد الأزرق يعد بديلاً مناسباً للاقتصاد البني وله القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي.

1- دراسة ريم بومعراي ونعيمة بوبو، تبني الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (23) - العدد (1)، 2021م.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الأزرق، الذي يمكن للمحيطات والبحار أن تكون القوة المحركة لها، كما يمكن أن يساهم كمسار جديد وفعال على صعيد الدول النامية نظراً لما تملكه من إمكانيات يمكن أن تستفيد من الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد الأزرق مع مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال المساهمة في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة النمو في القطاع الساحلي والبحري، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وتوصلت إلى أنه من أجل دعم التحول إلى النهج الجديد، يجب تسخير مزيد من إمكانيات سواحل الجزائر، من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق استدامته.

دراسة د. محمد جلال محمد السيد خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (1) - العدد (2)، يناير 2020م.

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وقد اعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدد من النتائج، تمثل أبرزها في أن إطار الاقتصاد الأزرق الحالي يوضح عدم التكامل بين القطاعات المكونة له في مصر، مثل السياحة ومصائد الأسماك والموانئ، وضعف مقومات الأسطول التجاري البحري المصري، إلى جانب ما تعاني منه مصائد الأسماك من مشكلات، فضلاً عن المشكلات التي تعاني منها السياحة الساحلية، وعدم استغلال التعدين في قاع البحار العميقة وخارجها بصورة اقتصادية، وأن أهم تحديات الاقتصاد الأزرق في مصر تتمثل في مشكلة التلوث البحري.

تتفق هذه الدراسة مع دراساتي من الناحية الموضوعية في تناولها لدور الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة، وتختلف عنها في تركيزها على متطلبات تفعيل هذا الدور في مصر، بينما تركز دراساتي على تناول واقع هذا الدور في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة عبد الحفيظ مسكين وآخرون، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة - نحو رؤية مستقبلية واعدة للدول النامية، الجزائر - جامعة حمه لخضر بالوادي، 2-3 ديسمبر 2019م.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق كتوجه تنموي عالمي وذلك من خلال توضيح السياق النظري للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، ومن ثم إبراز دور الاقتصاد الأزرق

في دعم أهداف التنمية المستدامة في العالم من خلال الاستخدام المستدام للمسطحات المائية، وبالتالي التوزيع المتكافئ للثروات بين الأجيال، وتحقيق الرفاه للإنسان، وباستخدام المنهج الوصفي تم الوصول إلى نتائج تعكس واقع الاقتصاد الأزرق في العالم، وأهمها أن تعظيم الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد الأزرق يتطلب إشراك جميع البلدان بفاعلية لتحقيق الفائدة القصوى منه، وأن الاقتصاد الأزرق هو نهج تنموي جديد وبديل استراتيجي للدول النفطية وغير النفطية.

دراسة زهيرة أفلقيز ونور الهدى بن حميميد، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التعاون الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى - الجزائر، 2019م.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي يتمثل في: كيف تساهم مقارنة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرات التعاون الدولي؟ حيث اعتمدت الدراسة على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وتوصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن مقارنة الاقتصاد الأزرق تعتبر نموذجاً تنموياً جيداً لتحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على الإدارة الجيدة والمستدامة للموارد البحرية، وأن مختلف قواعد التعاون الدولي عملت على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تجسيد نموذج الاقتصاد الأزرق وتحسين أوضاعها التنموية من خلال عدد من مبادرات التعاون الدولي.

دراسة د. سفيان جبران و د. إيمان قلال، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مجلة تحولات، العدد (2)، يونيو 2018م.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها الرئيسي المتمثل في: كيف يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ببعديها الاقتصادي والبيئي بدول المتوسط؟ حيث اعتمدت الدراسة في الإجابة عن هذا السؤال على المنهج الوصفي، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها أن منطقة البحر الأبيض المتوسط حظيت بأهمية كبيرة عن طريق العديد من الحكومات والمنظمات الدولية من أجل تجسيد مشروع الاقتصاد الأزرق في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: المفاهيم النظرية للاقتصاد الأزرق ودوره بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وأهمية الاقتصاد الأزرق وقطاعاته:

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأزرق: الاقتصاد الأزرق هو مفهوم يهدف إلى إدماج الأنشطة البحرية ضمن الاقتصاد الهادف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الرشيد للموارد البيئية، وقد جرت العديد من المحاولات لتحديد مفهوم الاقتصاد الأزرق من خلال عدد من التعريفات، وذلك على النحو التالي:

- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاقتصاد الأزرق على النحو التالي: "هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين الرفاه الإنساني وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع التقليل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد"³.
- تعرف المفوضية الأوروبية، الاقتصاد الأزرق الذي اعتمدته كنموذج جديد للنمو بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وأسمته البحري، كما يلي: "يشمل الاقتصاد البحري، المعروف أيضاً بالاقتصاد الأزرق أو اقتصاد البحر، جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل"⁴.
- ويعرف البنك الدولي الاقتصاد الأزرق بأنه: "الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف، مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات"⁵.
- عرفت منظمة الفاو مبادرة النمو الأزرق بأنه: "الاقتصاد المرتكز على الأنشطة البحرية في المسطحات المائية من محيطات وبحار وبحيرات وخليجان، واستثمار مواردها بما يحقق أفضل عائد ممكن من هذه الأنشطة الاقتصادية، مثل صيد الأسماك والنقل البحري والخدمات اللوجستية والسياحة والتعدين"⁶.
- كما يمكن تعريف الاقتصاد الأزرق على أنه: "هو التصنيع المستدام للمحيطات لصالح الجميع"⁷.

³ د. إسلام جمال الدين شوقي، ألوان الاقتصاد العشرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2020م، ص121.

⁴ ريم بومعراfi ونعيمة بوبو، تبني الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (23) - العدد (1)، 2023م، ص21.

⁵ د. إسلام جمال الدين شوقي، مرجع سابق، ص121.

⁶ شامية بن عباس، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد (6) - العدد (1)، 2019م، ص365.

⁷ سفيان جبران وإيمان قلال، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد (2)، 2018م، ص152.

- تعتبر مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق، التي أطلقها الاتحاد من أجل المتوسط، أن الاقتصاد الأزرق هو بمثابة سياسة للجوار والتزام بالمحافظة على الثروات السمكية، كما أنه يسعى إلى بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية، هي: مجال بحري أكثر أمناً، واقتصاد أزرق ذكي وقادر على الصمود، وحكامة أمثل للبحر وموارده.
- يتم كذلك تعريف الاقتصاد الأزرق إجرائياً بأنه "التدبير المستدام والإدارة الجيدة للأنظمة الإيكولوجية البحرية والموارد المائية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، والحفاظ على سبل العيش أو تحسينها، مع ضمان استدامة بيئة البحار والمحيطات والمناطق الساحلية".⁸
- ويعرف الاقتصاد الأزرق أيضاً، بأنه اقتصاد دائري قليل التلوث، يتتبع أنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، يقوم على كفاءة استخدام الموارد البحرية، مما يساهم في تعزيز رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتوليد القيمة الاقتصادية وخلق الوظائف، وبالتالي الحد من المخاطر البيئية الكبيرة.⁹
- إن للاقتصاد الأزرق دور في تعزيز التنمية المستدامة، وحتى يكون قادر على القيام بهذا الدور يلزم ما يلي:
 - ضمان أن تولد الاستثمارات في الاقتصاد الأزرق فوائد اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل مع حماية واستعادة تنوع النظم الإيكولوجية البحرية وإنتاجها وقدرتها على التكيف.
 - أن تكون مبنية على أساس الإدارة التشاركية والفعالة والشاملة والخاضعة للمساءلة والشفافية.
 - تعزيز الاستخدام المستدام في المناطق البحرية من خلال التخطيط المكاني الاستباقي والوقائي لضمان الوضع البيئي الجيد من خلال تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي.
 - تشجيع الابتكار والبحث في جميع قطاعات الاقتصاد الأزرق لتحقيق صافي انبعاثات الكربون.

ثانياً: أهداف الاقتصاد الأزرق:

يعمل الاقتصاد الأزرق كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار من أجل النهوض بالمجتمعات المحلية وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر فيها عن طريق توليد فرص العمل والحصول على الدخل والإدارة المستدامة للموارد المائية، وذلك عن طريق تربية الأحياء المائية، وتعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسؤولة ومستدامة، بالإضافة إلى

⁸ عبد الحفيظ مسكني وآخرون، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة- نحو رؤى واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019م، ص 61.

⁹ هناء عفيف وآخرون، نحو التوجه إلى اقتصاد أزرق: تجربة الإمارات العربية المتحدة، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة: نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019م، ص 46.

توفير خدمات النظام الإيكولوجي، وفي هذا الإطار فإن الاقتصاد الأزرق يعمل على تحقيق مجموعة متداخلة ومتكاملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تتضمن زيادة الفوائد الاقتصادية المرتبطة باستغلال موارد المحيطات والبحار والخلجان في مجالات الصيد والسياحة والطاقة والنقل، وذلك على المستويين المحلي والدولي، وتمكين السكان المحليين في المجتمعات الساحلية من القيام بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة بتلك الموارد، والتي تمكنهم من تحسين مستويات دخولهم والارتقاء بمستويات معيشتهم، إلى جانب الأهداف البيئية المتمثلة في منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بأكبر قدر ممكن، وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام، وتقليل حمض المحيطات إلى أدنى حد ممكن ومعالجة آثاره، وزيادة المعارف العلمية ونقل التقنيات البحرية من أجل تحسين صحة البحار والمحيطات وتعزيز مساهمة التنوع الحيوي الذي تزر به في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية والساحلية¹⁰.

ثالثاً: أهمية الاقتصاد الأزرق:

تبرز أهمية الاقتصاد الأزرق من خلال الآتي:¹¹

- الثراء الاقتصادي للأنهار والبحار والمحيطات، والذي يتمثل في توافر العديد من الموارد الحية ذات الطبيعة الاقتصادية، مثل الأسماك والطحالب البحرية، والعديد من الخدمات مثل الصيد، والسياحة، وبناء السفن، والموانئ، والشحن، وكل هذه الموارد تعمل على تحفيز قطاع كبير من الصناعات البحرية وتسهم في توفير العديد من فرص العمل.
- تعتبر الأنهار والبحار والمحيطات مصدراً للغذاء لنحو 4.3 مليار فرد حول العالم، حيث توفر أكثر من 15% من البروتين الحيواني المستهلك سنوياً، كما أن 30% من النفط والغاز يستخرج من البحار والمحيطات، بينما يقدر نشاط السياحة البحرية بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعمل به حوالي 7-8% من القوة العاملة حول العالم.
- من أهم مميزات الاقتصاد الأزرق الربط بين الدول والقارات، إذ تقوم الوسائل البحرية بدور الوسيط في تبادل السلع، من خلال النقل البحري الذي يعد أفضل وسائل نقل الكميات الكبيرة من السلع عبر المسافات الطويلة، ومن أهم مزايا النقل البحري هو أنه يتم بأقل تكلفة.
- يعد الاقتصاد الأزرق مجالاً واعداً للاستثمار مع انخفاض أسعار النفط وتقلبات أسواق المال العالمية، حيث يقدم فرصاً استثمارية في قطاعاته المختلفة.

¹⁰ د. إسلام جمال الدين شوقي، مرجع سابق، ص 122.

¹¹ عبد الحفيظ مسكني وآخرون، مرجع سابق، ص 65.

- يسهم الاقتصاد الأزرق بدور حيوي في الاقتصاد العالمي، فبحسب تقديرات دراسة للبنك الدولي فإن حجم مساهمة الاقتصاد الأزرق في الاقتصاد العالمي تقدر بنحو 3.6 تريليون دولار، فقطاع الصيد المستدام الذي يمثل أحد أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق، يساهم بأكثر من 270 مليار دولار سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى السياحة الساحلية والبحرية التي توفر حوالي 6.5 مليون وظيفة.
- يولد الاقتصاد الأزرق نحو 83 مليار دولار للاقتصاد العالمي سنوياً، وهذا الرقم قابل للزيادة سنوياً، حيث يتوقع الاتحاد الأوروبي أن ينمو الاقتصاد الأزرق العالمي بشكل أسرع من الاقتصاد العام، وقد يتضاعف حجمه بحلول عام 2030م.
- ويكتسب الاقتصاد الأزرق أهمية خاصة بالنظر إلى الخصائص والسمات التي يتميز بها، والتي تتمثل في الآتي:¹²

- هو جزء من الاقتصاد الأخضر الذي يهتم بالأنشطة الصديقة للبيئة والحد من المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الرشيد والمسؤول لموارد البيئة.
- هو اقتصاد يقوم بشكل كامل على موارد البحار والمحيطات، يتضمن فوائد اقتصادية واجتماعية للأجيال الحالية والقادمة، وذلك من خلال الإسهام في توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتوفير فرص العمل والحصول على الدخل والصحة والسلامة والإنصاف والاستقرار.
- هو عبارة عن أداة أو وسيلة لدفع الاقتصاد نحو النمو، حيث يتيح الفرص الاقتصادية التي تنشأ من مختلف الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية، والموارد الساحلية من أجل النمو وتنمية الاقتصاد.

رابعاً: قطاعات الاقتصاد الأزرق:

تتمثل القطاعات البحرية التقليدية كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، أبرز مكونات الاقتصاد الأزرق وذلك إلى جانب الأنشطة الجديدة والناشئة، مثل الطاقة المتجددة البحرية وتربية الأحياء المائية والأنشطة الاستخراجية لقاع البحار والتقنية الحيوية البحرية والتتقيب البيولوجي وغيرها.

وتختلف مكونات الاقتصاد الأزرق من بلد لآخر، اعتماداً على ظروفها المحلية والرؤية الوطنية المعتمدة فيها، بحيث تعكس مفهومها الخاص لمكونات وقطاعات الاقتصاد الأزرق، فقد اتاح مفهوم الاقتصاد الأزرق آفاقاً وأبعاداً جديدة للتنمية المستدامة عن طريق استخدام موارد المحيطات والبحار

¹² د. نسمة بن يحيى، الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث، المجلد (7) - العدد (2)، 2022م، ص 200.

والخلجان والموارد الحيوية بشكل عام، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تعتمد على تطور الصناعات والأنشطة القائمة على الموارد البحرية والمحيطات، وفيما يلي عرضاً موجزاً لقطاعات الاقتصاد الأزرق¹³:

- 1- قطاع الصيد البحري: يعتبر قطاع الصيد البحري واحداً من أهم قطاعات الاقتصاد الأزرق، حيث يسهم بشكل كبير في تعزيز الدخل الوطني وتوظيف عدد كبير من القوى العاملة، وتوفير الأمن الغذائي للسكان، حيث يوفر سبل العيش لحوالي 11% من سكان العالم، كما يوفر الفرص الاقتصادية للعديد من الصناعات الاقتصادية والحرف.
- 2- قطاع التقنية الحيوية البحرية: يعد قطاع التقنية الحيوية الزرقاء من القطاعات شديدة الحساسية، ومن أسرع القطاعات نمواً في هذا المجال، حيث يتم استخدام تقنية عالية في مجالات متعددة، مثل المستحضرات الصيدلانية، مستحضرات التجميل، المكملات الغذائية، الانزيمات والعديد من المواد الكيميائية، ويزدهر هذا القطاع بشكل كبير في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا وتحظى برامج البحث والتطوير بأهمية كبيرة في هذه المجالات، وتنظم سوق التقنيات الحيوية البحرية حول ثلاثة قطاعات، هي: الأسواق المتعلقة بمستحضرات التجميل والمواد الغذائية الأكثر نضجاً، وسوق المجال الصحي، والأسواق الصناعية الخاصة بمجالات الطاقة والصناعة كمجالين ناشئين يتيحان إمكانات واعدة على المدى الطويل.
- 3- قطاع التعدين في سواحل وأعماق المحيطات: يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة ضمن قطاعات الاقتصاد الأزرق، وتعتمد عليه اقتصادات العديد من دول العالم، وذلك لما يشتمل عليه هذا القطاع من العديد من الموارد البحرية، مثل الرمال والحصى والملح والكبريت والنفط والغاز، إضافة على الماس والذهب وغيرها.
- 4- قطاع السياحة البحرية والترفيهية: توفر الموارد البحرية العديد من الفرص لنشاط السباحة والترفيه مثل السياحة، حمامات الشمس والغوص وركوب الأمواج والزوارق، ومشاهدة الشعاب المرجانية، إلى جانب السياحة التقليدية، وبذلك يكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة ضمن قطاعات الاقتصاد الأزرق، كما يسهم في توفير فرص عمل للقوة العاملة الوطنية.
- 5- قطاع الطاقة المتجددة البحرية: تمثل الطاقة المتجددة البحرية نحو 22% من مزيج الطاقة العالمية، ويمكن لهذا القطاع أن يوفر حلاً لمشكلات الطاقة، والذي يشمل أمن وعدالة توزيع الطاقة بالإضافة إلى الاستدامة البيئية، وتتعدد أشكال الطاقة البحرية المتجددة تشمل كل من: الطاقة الشمسية البحرية، طاقة الرياح البحرية، طاقة الأمواج، طاقة المد والجزر، طاقة حرارة المحيط، طاقة الكتلة الحيوية البحرية.

¹³ عبدالحفيظ مسكني وآخرون، مرجع سابق، ص 63، 64

- 6- قطاع النقل البحري والخدمات اللوجستية: يعد النقل البحري وسيلة النقل الرئيسية لتزويد الأسواق بالمواد الأولية، والسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية الأساسية والطاقة، ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فقد تجاوزت حصة التجارة البحرية 70% من حجم التجارة الدولية في عام 2016م، وبحسب المنتدى الدولي للنقل (2015م)، فمن المتوقع أن يتضاعف حجم المبادلات عبر الموانئ أربع مرات بحلول سنة 2050م، من جانب آخر الموانئ والمراسي البحرية تعد أهم أعمدة البنية التحتية للاقتصاد المعاصر، وأحد عناصر المنافسة والجذب بين اقتصادات الدول، لاسيما وأن ما لا يقل عن 90% من حجم التجارة المنقولة عالمياً تتم عن طريق النقل البحري.
- 7- قطاع الصناعات البحرية: يمثل هذا القطاع مجالاً حيوياً مهماً في الاقتصاد الأزرق، حيث تعتمد عليه قطاعات أخرى، ويشمل نشاطه بناء وإصلاح وصيانة القوارب، وجميع أنواع السفن والغواصات واليخوت، وغيرها من الهياكل العائمة، كما يشمل التقنيات المستخدمة في الصناعات البحرية، بالإضافة إلى صناعة وتفكيك وإعادة تدوير السفن.
- 8- قطاع التجارة البحرية وتقنية الاتصالات والمعلومات: تشمل التجارة البحرية خدمات التمويل البحري، وخدمات إتاحة القوانين البحرية، والتأمين البحري والخدمات ذات الصلة بتمويل السفن، كما تشمل تقنية المعلومات والاتصالات البحرية كل من الاستشارات الهندسية البحرية والبيئية وخدمات الأرصاد الجوية وإدارة المشروعات، وخدمة المعلومات الجغرافية وتصميم اليخوت واتصالات الغواصات وغيرها.
- 9- قطاع تربية الأحياء المائية: يمثل إنتاج تربية الأحياء المائية أكثر من نصف الاحتياجات العالمية من المأكولات البحرية، ويتطلب الأمر التوسع في تربيتها بغرض توفير احتياجات السكان الإضافية في المستقبل، حيث يتوقع أن يشهد العالم زيادة في عدد السكان بنحو 2 مليار نسمة عام 2050م.
- 10- قطاع التعليم والبحوث البحرية: أصبحت قضية البحار والمحيطات وسواحلها ذات أهمية كبيرة، خاصة مع تطور الاقتصاد الأزرق واعتماده كأولوية لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على الموارد البحرية، وتهدف البحوث البحرية إلى تطوير استراتيجيات شاملة لحماية البحار والمحيطات، وتتضمن التخطيط المكاني البحري، وإدارة مصائد الأسماك، وترميم واستعادة السواحل والموانئ البحرية، وطرق زيادة التعاون الدولي في العلوم والتكنولوجيا البحرية.

المطلب الثاني: علاقة الاقتصاد الأزرق بأهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

أولاً: العلاقة بأهداف التنمية المستدامة:

لقد اعتمدت الأمم المتحدة في إطار ما يسمى بخطة التنمية المستدامة لعام 2030م 17 هدفاً، تضمنت هدفاً مستقلاً يتعلق بالاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت سطح الماء، وهو الهدف رقم (14)، والمتمثل في: "الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة"، حيث يتضمن هذا الهدف تحقيق ما يلي¹⁴:

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، خاصة ما يتولد من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، وذلك بحلول عام 2025م.
- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، وذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية في المحيطات.
- تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ممكن ومعالجة آثاره، وذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.
- تنظيم الصيد بشكل فعال، وإنهاء الصيد الجائر وغير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية.
- حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي وذلك استناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة.
- حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في عمليات الصيد، وإلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير المشروع للأسماك وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية والأقل نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك.

¹⁴ عبد الحفيظ مسكني وآخرون، مرجع سابق، ص 65، 66.

- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والسياحة، بحلول عام 2030.
 - زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة المعايير الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية الدول النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً.
 - تمكين صغار الصيادين الحرفيين من الوصول إلى الموارد البحرية والأسواق.
 - تعزيز حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي وفقاً للصيغة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- مما تقدم يمكن القول بوجود ارتباط وثيق بين أنشطة الاقتصاد الأزرق وأهداف التنمية المستدامة، ذلك أن تلك الأنشطة تدخل ضمن وسائل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة،

ثانياً: العلاقة بأبعاد التنمية المستدامة:

- **العلاقة بالبعد الاقتصادي:** يعد الاقتصاد الأزرق من وجهة النظر الاقتصادية مجالاً حيوياً جديداً للاستثمار في موارده، وبالتالي يعتبر من أهم مداخل التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإدارة الجيدة لتلك الموارد، وحماية البحار والمحيطات والخلجان بشكل مستدام، والحفاظ على ما فيها من موارد متنوعة ضماناً لمصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتجلى علاقة الاقتصاد الأزرق بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الآتي:
- 1- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي: تشكل البحار والمحيطات والخلجان مصدراً للغذاء من خلال الثروة السمكية الكبيرة التي تحتويها، حيث يعتمد 1.4 مليار شخص في العالم على الأسماك في الحصول على خمس البروتين الحيواني الذي يستهلكونه، ويجري حصاد المزيد من الأسماك من مزارع الأسماك ومن تربية الأحياء المائية في مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء في ظل النمو السكاني الذي تشهده العديد من مناطق العالم.
- 2- الإسهام في إتاحة مصادر جديدة للطاقة: تشير العديد من الدراسات العلمية إلى أن البيئة البحرية تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تؤكد على أن ثلث المخزون العالمي من النفط والغاز يوجد في البحار، وتحديدًا في المناطق القريبة من الشواطئ، وأن البحار تمد العالم حالياً بما يفوق الـ 20% من احتياجاته من النفط، فيما تبلغ نسبة الغاز الطبيعي المنتج من البيئة

البحرية ما يعادل نحو 10٪ من حجم الإنتاج العالمي، فضلاً عن الطاقات التي تستغل في مجال تحلية مياه البحر، واستغلال طاقة المد والجزر¹⁵.

3- الإسهام في تحقيق الاستدامة الاقتصادية: تاريخياً ظلت البحار والمحيطات تسهم بدور رئيسي في اقتصاد الدول الساحلية، وحالياً فإن قطاعات الاقتصاد الأزرق تعد محركاً مهماً لاقتصاد تلك الدول، ومن المتوقع أن يسهم تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق بشكل مؤثر في تحقيق نمو مستدام وخلق المزيد من الوظائف ومن ثم إتاحة فرص الحصول على الدخل في عدد من خلال عدد من الأنشطة الاقتصادية، التقليدية والناشئة¹⁶.

ثانياً: العلاقة بالبعد الاجتماعي:

يرتبط الاقتصاد الأزرق بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال إسهامه في معالجة عدة قضايا ذات طابع اجتماعي تواجه مجتمعات الدول الساحلية والجزرية، خاصة النامية منها، أبرزها قضية الفقر، والتي يعالجها الاقتصاد الأزرق عن طريق إتاحة امكانية الحصول على الدخل لأفراد تلك المجتمعات عبر فرص العمل المتعددة التي توفرها الأنشطة المختلفة لقطاعات الاقتصاد الأزرق المتنوعة، كما أن توفير فرص العمل في مناطق تلك المجتمعات يسهم في استقرار أفرادها فيها بدلاً من التفكير في الهجرة منها، لاسيما من ظل الارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية فيها، من رعاية صحية وتعليم وترفيه في إطار ما تقتضيه طبيعة أنشطة الاقتصاد الأزرق من خدمات اجتماعية ذات صلة.

ثالثاً: العلاقة بالبعد البيئي:

على الرغم من أن الاقتصاد الأزرق يهدف على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إلى تحسين حياة الأفراد وتعزيز العدالة الاجتماعية، إلا أنه في الأصل يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية في ظل ندرة الموارد الطبيعية والبحرية على وجه التحديد، وذلك من خلال الحد من الممارسات التي تؤدي إلى تغير المناخ، والمحافظة على سلامة المسطحات المائية مثل الأنهار والبحار والمحيطات والخلجان من المهددات التي تتعرض لها مثل مخاطر التلوث، والصيد الجائر وغير القانوني، وارتفاع منسوب المياه الناتج من التغيرات المناخية.

¹⁵ خالد عبد الحميد وإيهاب يونس، الاقتصاد الأزرق كمسار لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في دول البحر المتوسط (حالة مصر)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (38) - العدد (1)، مارس 2024، ص 669.

¹⁶ سفيان جبران وإيمان قلال، مرجع سابق، ص 160.

وتبرز علاقة الاقتصاد الأزرق بالبعد البيئي في التنمية المستدامة من خلال الدور المهم الذي يقوم به في تحقيق التوازن المناخي في الدول الواقعة على المحيطات والبحار والبحيرات والخلجان، وذلك من خلال ارتفاع درجة حرارتها النوعية عند السطح وبرودتها من الأسفل بما يمكنها من امتصاص قدر كبير من أشعة الشمس الساقطة على الأرض، ومن جانب آخر فإن المحيطات والبحار والخلجان تعد من أهم وأكبر عناصر الإمداد بالأوكسجين والحد من غازات الاحتباس الحراري، حيث تعمل على إدامة التوازن البيئي بين غازي الأكسجين و ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو¹⁷، وعلاوة على ذلك فإن للاقتصاد الأزرق دور مهم في تعزيز التنوع البيولوجي، حيث يعيش ما يزيد على 90% من كتلة العالم الإحيائية في المحيطات، وتدل التقديرات على أنها تتألف من نحو مليون نوع من مختلف أنواع الكائنات البحرية، ووجود نسبة عالية من التنوع الأحيائي يؤدي إلى استقرار النظام الإيكولوجي ويحميه من الضغوط الأخرى¹⁸.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للاقتصاد الأزرق وتطور الاهتمام العالمي به.

على الرغم من قدم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحار والمحيطات والخلجان على مستوى العالم، إلا أن التركيز عليها كمسار اقتصادي تنموي يمكن من خلاله تحقيق تنمية مستدامة في الدول التي تساهم هذه الأنشطة في اقتصاداتها يعد توجهاً حديثاً من الناحية التاريخية، حيث تطور الاهتمام العالمي بما يسمى بالاقتصاد الأزرق خلال العقدين الماضيين.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للاقتصاد الأزرق:

في ظل ما يصاحب أنشطة التنمية الاقتصادية من استنزاف للموارد الطبيعية وتدهور النظم البيئية، وما يترتب على ذلك من تهديد لحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من هذه الموارد، يدعو المجتمع الدولي في التفكير الجاد في البحث عن أنماط اقتصادية داعمة ومساهمة في استدامة الموارد الطبيعية واستحداث طرق وآليات فعالة لحمايتها واستدامتها، وفي هذا السياق ظهر الاقتصاد الأزرق كفرصة جديدة واتجاه جديد يتم من خلاله الاعتماد على موارد البحار والمحيطات كمصادر اقتصادية طبيعية يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أخذ مفهوم الاقتصاد الأزرق في الظهور على الصعيد العالمي وبدء يتجلى في المجال الاقتصادي خلال السنوات الإثني عشر الأخيرة، فهو مفهوم جديد

¹⁷ سفيان جبران وإيمان قلال، مرجع سابق، ص156.

¹⁸ مايكل مادست، حقائق عن المحيطات، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2013م، ص 23.

يعبر عند مقارنة تنمية لتحقيق التنمية المستدامة العالمية، من خلال الاهتمام بالإمكانات التي يمكن أن توفرها الموارد التي تنطوي عليها البحار والمحيطات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام¹⁹.

تاريخياً يعود الاهتمام بموارد البحار والمحيطات وإمكانية الاستفادة منها في إطار جهود تحقيق التنمية المستدامة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة المنعقد في ريودي جانيرو عام 1992م، وكذلك خطة التنفيذ في مؤتمر جوهانسبورغ عام 2002، وذلك بناءً على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982م وإتباع نهج متكامل يعتمد في الأساس على النظم الايكولوجية لحماية المحيطات والمناطق الساحلية والنظم الايكولوجية الجزرية التي دائماً ما تكون عرضة لآثار تغير المناخ²⁰.

أما الظهور الأبرز لمفهوم الاقتصاد الأزرق فقد كان في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قمة ريو، 2012م)، والذي تم فيه التعبير عن اتجاه جديد للتنمية المستدامة في العالم، خاصة في الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكنهج حديث للتفكير في استغلال موارد البحار والمحيطات مع التركيز على استدامة هذه الموارد والعمل على سلامة النظام البيئي، فقد شهدت الأعمال التحضيرية للمؤتمر اعتراض العديد من الدول الساحلية والجزرية الصغيرة النامية على مفهوم الاقتصاد الأخضر وإمكانية تطبيقه فيها بسبب طبيعتها الجغرافية وظروفها الإنمائية وتعرضها المستمر لآثار التغيرات المناخية التي لا تساهم في حدوثها إلا بنسبة ضئيلة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، حيث أظهرت هذه الدول مواقف قوية خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر من أجل اعتماد الاقتصاد الأزرق كنهج جديد تتحقق من خلاله التنمية المستدامة التي يسعى إليها المجتمع الدولي، وذلك باعتباره نموذجاً تنموياً جديداً يركز على الإدارة المستدامة للموارد المائية ويقوم على فرضية أن النظم الايكولوجية السليمة للمحيطات والبحار هي الأكثر إنتاجية وضرورة من أجل استدامة الاقتصادات المعتمدة على موارد البحار والمحيطات والمحافظة في الوقت نفسه على البيئة من الاستنزاف والتدهور²¹.

أما الاقتصاد الأزرق كمصطلح فإن ابتكاره يعود بشكل أساسي إلى رجل الأعمال البلجيكي جانتر بولي من خلال كتابه المعنون بـ: "الاقتصاد الأزرق: 10 سنوات، 100 ابتكار 100 مليون وظيفة" الصادر سنة 2010م، حيث تضمن الكتاب تقديم عدة ابتكارات بيئية تخدم اقتصاد السوق، وفي

¹⁹ ألفتيز زهيرة وبن حميد نور الهدى، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مذكّرة مكملة لنيل الماستر في التعاون الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2019م، ص 27

²⁰ United Nations, ocean and seas, in: [https://sustainable.development.un.org/topics/ocean and seas](https://sustainable.development.un.org/topics/ocean%20and%20seas)

²¹ Introduction to the blue economy, commonwealth of learning, 2016, in: oasis, col, org/handle/11599/2986

الوقت الذي لا يترتب عليها آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى تميزها بالتكلفة المنخفضة والعائد الاقتصادي السريع، وقد لخص جانتر باولي الاقتصاد الأزرق في ثلاث نقاط:²²

- استخدام ما هو متاح محلياً.
- تحقيق مكاسب.
- الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

المطلب الثاني: تطور الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأزرق:

يبرز الاقتصاد الأزرق كأحد أهم القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام دولي وعالمي على خلفية تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر القائم على استخدام مصادر الطاقة النظيفة، ورغم حداثة مفهومه وظهوره كتوجه عالمي، إلا أن الاهتمام به تجاوز الأوساط الأكاديمية والبحثية منتقلاً إلى دوائر صنع القرار الاقتصادي والسياسي في العديد من بلدان العالم، لاسيما تلك التي لديها موارد بحرية، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن قيمة الأنشطة الاقتصادية للمحيطات والبحار حول العالم تقدر نحو 24 ترليون دولار سنوياً على أقل تقدير، وذلك من خلال مختلف القطاعات التي تشملها.

لقد تزايد الاهتمام العالمي بدور البحار والمحيطات في تحقيق التنمية المستدامة في أعقاب مؤتمر ريو 2012م، حيث أصبح الاقتصاد الأزرق محور اهتمام المؤتمرات الدولية المتعلقة باستدامة موارد البحار والمحيطات، ومن أهم تلك المؤتمرات ما يلي:

أولاً- قمة الاقتصاد الأزرق أبوظبي عام 2014م: تضمنت أعمال هذه القمة اهتماماً بموضوع الاقتصاد الأزرق الذي تم طرحه ومناقشته في مؤتمر ريو 2012م، حيث تمثلت أهم نتائج هذه القمة في ضرورة المحافظة على النظم الايكولوجية البحرية، فضلاً عن التأكيد على مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره مفهوماً يرتبط بالتنمية المستدامة والتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والقضاء على الفقر والجوع.

ثانياً- مؤتمر نيويورك مؤتمر المحيط عام 2017م: انعقد هذا المؤتمر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 5 - 9 يونيو 2017م، وحضره ممثلون عن الدول والحكومات وأخذت عن مختلف القطاعات البحرية في العالم، وذلك لمناقشة تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وصادف انعقاد هذا المؤتمر اليوم العالمي للبيئة واليوم العالمي للمحيطات، وقد حظي المؤتمر بأهمية خاصة، حيث نص على

²² جانتر بولي، الاقتصاد الأزرق: 10 سنوات 100 ابتكار 100 مليون وظيفة، 2010.

دعوة الدول والحكومات إلى تعزيز استدامة المحيطات والبحار، كما تضمن اعتماد نداء للعمل يركز على توصيات ملموسة وعمليات مرتبطة بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة²³.

ثالثاً - مؤتمر القمة العالمية للمحيطات المنعقد في نيروبي نوفمبر من العام 2018م، والذي شارك فيه 18000 مشارك من 184 دولة، وقد جاء بعنوان "الاقتصاد الأزرق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تمت مناقشة كيفية بناء اقتصاد أزرق من خلال استغلال موارد المحيطات والبحار لتحسين حياة المجتمع، وكيفية الاستفادة من أحدث الابتكارات والتطورات العلمية وأفضل الممارسات لتحقيق التنمية المستدامة، كما تمت مناقشة المحاور المتعلقة بالنقل والاتصال العالمي، والقضاء على الفقر، والطاقة المستدامة والموارد المعدنية، وتغير المناخ والسياحة والبنية التحتية، واستدامة مصايد الأسماك. وانتهى المؤتمر إلى الالتزام بعدت تعهدات تتعلق بتعزيز الاقتصاد الأزرق من خلال الحماية البحرية، وإدارة البلاستيك، والسلامة والأمن البحري، وتنمية المصايد والتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمساعدات التقنية وبناء القدرات دعم القطاع الخاص والشركات.

رابعاً - المؤتمر العالمي للمحيطات المنعقد في أبوظبي في الفترة الممتدة من 5 - 7 مارس 2019م، حيث شاركت أكثر من 500 شخصية من رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الشركات العالمية، إضافة إلى مشاركة الأكاديميين من أكثر من 26 دولة، وقد تمحورت مواضيع المؤتمر حول الآليات الفعالة التي يجب اتخاذها للمساعدة في حماية المحيطات وأفضل السبل المتاحة للابتكار وحوكمة وتعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام²⁴.

²³ أفلقيز زهيرة وبن حميد نور الهدى، مرجع سابق، ص 28، 29.

²⁴ أفلقيز زهيرة وبن حميد نور الهدى، مرجع سابق، ص 30.

المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية والإقليمية في مجال الاقتصاد الأزرق

المطلب الأول: تجربة الدول الجزرية الصغيرة النامية:

تعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأنها الدول التي تتكون أراضيها الرئيسية من جزيرة واحدة أو أكثر أو أجزاء من الجزر، وعادة ما يكون عدد السكان فيها منخفض، مع وجود استثناءات في هذا الجانب (إندونيسيا- الفلبين- اليابان)، وتتسم في الغالب بمحدودية الموارد ووقوعها في مناطق نائية وبأنها عرضة للكوارث الطبيعية وسريعة التأثير بالصدمات الخارجية، وأن اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية، وتتنوع هذه الدول جغرافياً على ثلاثة مناطق هي: جزر الكاريبي في المحيط الهادي، وفي أفريقيا في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط، وفي بحر الصين الجنوبي، وتاريخياً تم الاعتراف بهذه الدول من قبل الأمم المتحدة في مؤتمر ريودي جانيرو للبيئة والتنمية المنعقدة في يونيو 1992م.²⁵

ونتيجة لما تواجهه هذه الدول من تحديات كبيرة في مجال التنمية المستدامة، ومع ظهور المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وإمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مكوناته، فقد وجدت في هذه المفاهيم ضالتها واتجهت نحو تطبيقها لتحقيق هذه الأهداف، لا سيما وأن هذا التوجه يتلاءم مع ظروفها وتحدياتها وإمكانياتها التنموية، فالقطاعات الرئيسية لاقتصادات هذه الدول هي التي يقوم عليها هيكل الاقتصاد الأزرق، والذي يعتمد على أدوات وأساليب الإدارة السليمة لموارد البحار والمحيطات، وهي الموارد نفسها التي يعتمد عليها اقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل تام.

لقد شكل اعتماد مفهوم الاقتصاد الأزرق في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "قمة ريو+20" سنة 2012 نهجاً جديداً للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتباره اقتصاد يركز بشكل أساسي وكبير على الاستغلال الرشيد للموارد البحرية والإدارة المستدامة للنظم البيئية للبحار والمحيطات²⁶، لذلك كانت هذه الدول رائدة في تطبيق نهج الاقتصاد الأزرق إدراكاً منها لإمكانية الاستفادة من موارد المحيطات والبحار لديها في القيام بدور رئيسي في التنمية المستدامة، والنهوض بالمستوى المعيشي لمجتمعاتها وبالقضاء على الفقر وبناء القدرة على التكيف مع آثار التغيرات المناخية وإيجاد حلول للمشكلات التي يرتبط بها.

²⁵ ويكيبيديا: ar.m.wikipedia.org²⁶ Cyrus Rustomjee Operationalizing the Blue Economy in Small States: Lesson from the Early Movers, Centre Of International Governance Innovation, N:117, September 2017, p.p(4,17)

وبالنظر إلى مقومات الاقتصاد الأزرق من الموارد البحرية المتوفرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية يلاحظ في الدول التسع الأعضاء في منطقة دول شرق البحر الكاريبي أن مناطقها الاقتصادية الخالصة مجتمعة تقدر بـ 350,000 كم²، بينما تقدر مساحة الدول مساحة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي بـ 500,000 كم² مع مساحة تقدر بـ 28 مليون كم² من البحار والمحيطات والمناطق الاقتصادية الخالصة نحو 1,37 مليون كم².²⁷

وللاستفادة من هذه الإمكانيات والفرص فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعت استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تستند إلى مقومات الاقتصاد الأزرق التي توفر لها العديد من فرص التنمية القطاعية، لا سيما وأن معظم هذه الدول تركز على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنقل البحري والسياحة الساحلية، والتي تمثل مجتمعة أكبر حصة من النشاط الاقتصادي لهذه الدول، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

- 1- قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: يعد هذا القطاع مكوناً مهماً من مكونات الاقتصاد الأزرق، حيث يعد القطاع الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يساهم بشكل كبير في توفير الغذاء لأفراد المجتمعات الجزرية، إذ يبلغ متوسط استهلاك الأغذية البحرية في هذه الدول نحو 12,4 كغ للفرد الواحد في السنة، وتختلف الأرقام الوطنية بين 1,4 كغ في السنة في غينيا بيساو و185 كغ للفرد الواحد في السنة في جزر المالديف.²⁸
- 2- قطاع السياحة الساحلية: يعد هذا القطاع مكوناً رئيسياً في اقتصاد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة دول منطقة البحر الكاريبي التي يعتبر فيها هذا القطاع مصدراً رئيسياً لتوفير فرص العمل وللحصول على العملة الأجنبية، حيث تمثل السياحة نسبة 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة الدول الكاريبية الشرقية، ويعتمد قطاع السياحة في هذه الدول يعتمد بشكل كبير على البيئة البحرية، فعلى سبيل المثال فإنه في كل من "بالو" و"السيشل" تمثل السياحة البحرية مصدراً لأكثر من نصف عائدات التصدير.²⁹

²⁷ Cyrus Rustomjee, "Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States" PALICY BRIEF, Centre Of International Governance Innovation, N:75, Quebec; march

²⁸ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2018، ص:ص (21,26).

²⁹ United Nations, conference in trade and development (UNCTAD), the oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states, New york and Geneva, 2014,p.p.(11,20).

3- قطاع الطاقة المتجددة للبحار والمحيطات: توفر المحيطات مصادر متعددة للطاقات المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أهمها: طاقة الرياح، طاقة المد والجزر وطاقة الكتلة الحيوية، وتدرس معظم هذه الدول هذه الفرص والخيارات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن أبرز هذه الدول في هذا المجال السيشل، حيث تعتمد بنسبة كبيرة على طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وموريشيوس التي تقوم بإنتاج الطاقة الكهربائية في أعماق المحيطات، وجزر المالديف التي تقوم بتمويل الطاقة الحرارية إلى كهرباء، غير أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات الناشئة التي يساهم تطبيق الاقتصاد الأزرق في تجاوزها من خلال زيادة الدعم المالي والاستثمارات ونقل التقنية، إضافة إلى وضع خرائط طريق وسياسات واستراتيجيات على المستوى الوطني (المحلي)، والإقليمي، وإيجاد السبل لتطوير الآليات الفعالة لنقل الطاقات المتجددة وتخزينها بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والحفاظ على البيئة من جهة أخرى.³⁰

4- قطاع التنقيب الحيوي والتقنية الحيوية البحرية: يوفر هذا القطاع للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصة للنمو الأزرق، حيث توفر الأنواع البحرية عناصر أساسية للصناعات الدوائية والغذائية والطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ، وذلك في ظل ما يشهده السوق العالمي للتقنية البحرية من نمو متسارع مع ارتفاع تكاليف التنقيب الحيوي البحري، وتتمثل الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال في البحث عن فرص لتقاسم المنافع مع الشركاء الحاليين في السوق، خاصة استغلال طاقة الرياح في المناطق الاقتصادية الخالصة الخاضعة لها.³¹

5- حماية وحفظ موارد المحيطات والنظم الايكولوجية: لما كان الاقتصاد الأزرق يركز بشكل أساسي على موارد المحيطات فيامكان الشركات الصغيرة المؤهلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية تقديم الخدمات التي تحمي وتحافظ على تلك الموارد والنظم الايكولوجية المرتبطة بها عن طريق العمل التعاوني العالمي الذي يساهم في حماية البيئة والإدارة الجيدة والمستدامة لها، ومن ثم يدعم بشكل كبير جهود الدول الجزرية الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة، فالهدف رقم 14 من أهداف التنمية المستدامة لسنة 2015 يتعلق بتعزيز الحفاظ على البحار والمحيطات ومواردها من أجل تعزيز آفاق النمو الأزرق في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل لموارد المحيطات التي توفر مجموعة من السلع والخدمات الأساسية الداعمة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير المواد الغذائية والمواد الخام واستحداث وظائف التنظيم والدعم في مجال التحكم في الفيضانات وحماية السواحل وتنظيم المناخ، فالإدارة الجيدة والتنظيم الجيد للنظم الايكولوجية

³⁰ واقع التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ص 93.

³¹ The commonwealth secretariat, the blue economy in small states, Marlborough house, Pall Mall, London, January 2016, p.p. (3,12).

للمحيطات تسهم في تنمية المجتمعات الجزرية من خلال تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المستدام³².

وفي ظل التقديرات التي تشير إلى أن الطلب العالمي على السلع والخدمات التي توفرها المحيطات والبحار عبر جميع القطاعات الاقتصادية السائدة في الدول الجزرية، مثل الاستزراع المائي، النقل البحري، السياحة البحرية والتعدين في أعماق البحار سيشهد ارتفاعاً مستمراً في المستقبل، فإن الاقتصاد الأزرق يتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصاً كبيرة للنمو وتنويع قاعدة إنتاجها، وتوفير فرص العمل اللائق والاستثمار في مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات القائمة والجديدة.³³

لقد أخذت العديد من الدول الجزرية تتجه نحو تطبيق الاقتصاد الأزرق، فدولة غرينادا مثلاً قامت بوضع استراتيجية لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد المحيط الأزرق من خلال الدعم المستدام وزيادة الإنتاجية في النظم الغذائية البحرية والاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية

المطلب الثاني: تجربة هولندا:

تتمتع هولندا بموارد بحرية كبيرة، حيث تملك مساحة بحرية ضمن بحر الشمال تقدر بنحو 57000 كلم وتقدر هذه المساحة أكبر من مساحة اليابسة فيها والتي تبلغ 41.543 كم، وكذلك تملك شريط ساحلي يبلغ طوله 1276 كم²، إلى جانب امتلاكها لثروة سمكية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي، كما تتمتع أيضاً بممرات مائية داخلية تساهم في دعم وتعزيز الأنشطة الأخرى بفضل وجود أسطول بحري كبير، وبنية تحتية مائية متطورة ومدعومة بتكنولوجيا عالية، ويتميز بحر الشمال بموارد طبيعية كبيرة تشمل النفط، الغاز، الرياح وطاقة الأمواج.³⁴

ويمكن الوقوف على واقع الاقتصاد الأزرق في هولندا من خلال أهم قطاعاته، وذلك كما يلي:

1- قطاع تربية الأحياء المائية ويعود تاريخ بداية نشاط تربية الأحياء المائية والاستزراع في هولندا إلى عام 1870م، حيث كان يتم بشكل بسيط تربية أنواع من الأسماك في أحواض مائية، في عام 1900م بدأت الحكومة الهولندية في تطوير هذا النشاط عبر إنشاء مناطق محمية لدعم الاستزراع وتربية الأحياء المائية، ومع بداية عام 1975م بدأت الكلية الزراعية في إجراء البحوث العلمية والتعليم

³² Cyrus Rustomjee, developing the blue economy in Caribbean and others small stats, Op.cit, p3.

³³ واقع التنمية المستدامة الجزرية الصغيرة النامية، مرجع سابق، ص 95

³⁴ European commission, European Maritime and Fisheries Fund, the Netherlands overview, 2014, P.1.

الأكاديمي في مجال تربية الأسماك³⁵، وحالياً تشهد هولندا تنوعاً كبيراً في مجال التربية المائية والاستزراع، حيث تعد من أكبر الدول على الصعيد العالمي في إنتاج بلح البحر، الذي يتركز إنتاجه في المياه الساحلية، باستخدام طريقة الاستزراع العميق في عملية الإنتاج، غير أن منحى الإنتاج شهد في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً بسبب عدم نمو هذا النوع بشكل جيد في بحر ودان ومعدل الوفيات في منطقة شيلدت الشرقية، أما المحار، والذي يعتبر بدوره من أكثر الأنواع التي يتم استزراعها في هولندا خاصة في مقاطعة زيلاند، فإنه يشهد استقراراً في الإنتاج حيث بلغ انتاجه عام 2019م أكثر من 2.4 مليون كلغ، يوجه جزء منه لتغطية حاجة السوق المحلي ويتم تصدير الجزء الآخر للأسواق الأوروبية والأمريكية³⁶.

2- قطاع الصيد البحري: يحظى هذا القطاع في هولندا بمقومات كبيرة وخبرات عالية وشهرة دولية، وذلك بفضل المعرفة المتخصصة وزيادة الأعمال التي يقوم عليها نشاط القطاع، والذي شهد منذ عدة سنوات مضت عدداً من البرامج والمبادرات المتنوعة، تمثل أهمها في دعم تقنيات الصيد المستدام، وقد كان -وما يزال- بحر الشمال نقطة أساسية في توفير الأطعمة البحرية لاستغلالها بشكل تجاري على مدار قرون عديدة من الزمن، إلا أن ما شهدته عقد الستينيات من القرن العشرين من مستويات مكثفة من الصيد وصلت إلى ذروتها عام 1970م، قد ساهم في تحديد النظام البيئي البحري والتنوع البيولوجي والثروة السمكية، الأمر الذي اضطرت معه الحكومة الهولندية إلى تنظيم عملية الصيد البحري والتشجيع على زيادة حجم الأماكن المخصصة لتربية الأحياء المائية، وفي إطار منظومة الاتحاد الأوروبي أوصت مفوضية الاتحاد الأوروبي في تحديد الحصص المخصصة للصيد البحري والموجهة للاستغلال التجاري، وذلك لضمان عدم الإفراط في الصيد واستدامة الثروة السمكية³⁷.

وتتملك هولندا أسطولاً مكوناً من ست سفن ضخمة متمركزة في البحر ومجهزة بأحدث التقنيات، وتعتبر هولندا من أفضل البلدان في الصيد البحري بالاعتماد على تقنية الشباك، وقد بلغ انتاجها منه نحو 241 مليون كلغ في عام 2019م، وإلى جانب الصيد بالشباك هناك أيضاً الصيد بالمراكب الشراعية حيث بلغ حجم الصيد بهذه الطريقة عام 2019 أكثر من 65 مليون كلغ يوجه جزء منه لتغطية الاحتياجات المحلية ويوجه جزء آخر نحو التصدير، ويبلغ عدد القوارب المستخدمة في هذا النشاط حوالي 291 قارب، وتلتزم هولندا بتعليمات المفوضية الأوروبية في الصيد المقتن والالتزام بالحصص الموزعة

³⁵ VAO, National Aquaculture sector Overview, Nether lands, Roma, 2007, p.2.

³⁶ Pinckaers, Mand Riker, c, The 2020 Dutch Sedfood industry Report USA: Voluntary, Report 2020.

³⁷ بو خاتم لخضر، التجربة الهولندية في تطوير ممارسات الاقتصاد الأزرق، الملتقى العلمي الدولي الأول، 15-16، جوان، 2021م، ص 13.

التي تختلف من سنة إلى أخرى ويوجد في قطاع الصيد البحري في هولندا ما يعرف بالمصايد الحرفية التي تعتمد عملية صيد الأسماك من البحر فيها على أنواع معينة من المعدات التي لا تتطلب رأس مال كبير ولا تستهلك طاقة كبيرة، ويتركز هذا النوع من عمليات الصيد لدى الأفراد مقارنة بالأنواع الأخرى التي تكون لدى المؤسسات التجارية بشكل أكبر، ويتكون الأسطول المشتغل في هذا النشاط من 221 قارباً صغيراً، وقد بلغ إنتاج هذه المصايد حوالي 6 مليون كلغ من الأسماك المتنوعة في عام 2019م تم تسويقها محلياً وخارجياً.³⁸

3- قطاع الطاقة البحرية المتجددة: ضمن سعي هولندا للوصول إلى تحقيق الطاقة المستدامة في إطار رؤية شاملة للتنمية المستدامة، تم وضع هدف قصير المدى يتمثل في الوصول إلى 16% من الطاقة عبر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2023م، بما في ذلك الطاقة المتولدة من البحار بمختلف أنواعها، كما تم وضع خطة لاستغلال طاقة الرياح البحرية بهدف إنتاج نحو 4500 ميغا واط بحلول سنة 2023م، وتمتلك هولندا عدداً من المحطات المتطورة لتوليد الطاقة البحرية في عدة مناطق، وفي مارس 2018م أعلنت الحكومة عن مشروع لبناء محطات جديدة بين عامي 2024م و2030م للتوسع في استغلال طاقة الرياح البحرية³⁹، ولا يقتصر نشاط إنتاج الطاقة البحرية في هولندا على الرياح فحسب بل هنالك 15 مؤسسة تعمل على تطوير تقنيات جديدة لاستغلال الطاقة البحرية وتحويلها إلى كهرباء والمساهمة في التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري من التلوث، وتعمل هذه المؤسسات على استخراج الطاقة التي تكمن في عدة أشكال مثل المد والجزر، الطاقة الشمسية العائمة، تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات.⁴⁰

4- قطاع النقل البحري والخدمات اللوجستية: توجد في هولندا أربعة موانئ رئيسية هي: ميناء روتردام والذي يعد الميناء الأول في أوروبا وميناء أمستردام والذي يحتل المركز الخامس أوروبا، وميناء زويeland، وميناء جرونينجن، وهذا ما مكن هولندا من أن تكون في المركز الأول أوروبا في مجال الشحن والخدمات اللوجستية البحرية، حيث بلغ حجم البضائع التي تم نقلها عبر البحر في هولندا عام 2019م أكثر من 608 مليون طن، تمثل ما نسبته 16.9% من إجمالي حركة الشحن في دول الاتحاد الأوروبي، بينما تقدر عدد السفن التي رست بالموانئ الهولندية في نفس العام بأكثر من 36 ألف سفينة⁴¹، أما فيما يتعلق بمجال الخدمات اللوجستية البحرية، فإن هولندا تعتبر من الدول الرائدة أوروباً وعالمياً، بفضل منظومة متكاملة أنشئت بالتعاون بين القطاع العام والخاص والمنظمات

³⁸ بو خاتم لخضر، المرجع السابق، ص 14

³⁹ European commission, Ptc. P. 3

⁴⁰ Dutch marine energy, Innovations.2021.P. 3,4: <https://www.dutchmarine.com>.

⁴¹ بو خاتم لخضر، التجربة الهولندية في تطوير ممارسات الاقتصاد الأزرق، مرجع سابق، ص 15.

الاقتصادية والبحثية، حيث يعد ميناء روتردام الميناء الأكثر ازدحاماً في أوروبا بفضل توفيره لمجموعة من المرافق والخدمات المتنوعة مثل: (الرحلات البحرية، نقل وتوزيع البضائع والحاويات المختلف المناطق في العالم، توفر محطات النفط والغاز للتزود بالطاقة، وتواجد مؤسسات خاصة بتوفير الخدمات اللوجستية بكثرة)⁴²، كفاءات البنية التحتية وتطوير العمل اللوجستي (البري أو البحري) تم وضع "أجندة الابتكارات اللوجستية الوطنية"، يقوم على ستة محاور رئيسية هما: محور منصة المعلومات اللوجستية بهدف لتطوير نظام المعلومات والاتصال والاستخدام الفعال للمعلومات، ومحور كفاءة الممرات المائية بالتركيز على زيادة المرونة والسرعة عبر الاستفادة من تكنولوجيا النقل التزامني، ومحور تسهيل عمليات التجارة عن طريق تبسيط الإجراءات وتقليل عمليات التفتيش وزيادة الاعتماد على نظم المعلومات المتطورة، ومحور تطوير مراكز التحكم عبر السلاسل، حيث يتم دعمها بأحدث التقنيات والبرامج المتقدمة، وذلك من أجل السيطرة بشكل أفضل على تدفقات السلع والمعلومات والبيانات وزيادة التنسيق الجماعي، ومحور ضمان استمرارية الأنشطة اللوجستية وجعلها تعمل بكفاءة ودون انقطاع، وأخيراً المحور الخاص بالجوانب المالية وإيجاد منظومة تقوم على التكامل المالي ودعم مختلف أنشطة العمل اللوجستي وإنشاء القيمة وتطوير تنافسية القطاع.⁴³

5- قطاع استخراج الموارد غير الحية: يقوم نشاط هذا القطاع على محورين أساسيين، يتعلق الأول باستخراج المعادن المتمثلة في الصخور، الرمال، الأحجار، الصدف والمعادن الثمينة، ويقوم المحور الثاني على استخراج النفط والغاز، ففي السنوات الأخيرة شكلت الرمال والصخور المستخرجة من البحار عاملاً رئيسياً في قطاع البناء وتطوير البنية التحتية، أما استخراج الغاز من المصادر البحرية فيشكل حوالي 30% من إجمالي الغاز الكلي في هولندا، بينما تبلغ نسبة استخراج النفط من هذه المصادر نحو 85%، وبالرغم من هذا التطور ما زالت الحكومة الهولندية تشجع الشركات العاملة في مجال استخراج المعادن والغاز والنفط للعمل على تطوير التقنيات المستخدمة في عملية الاستخراج، وذلك لتقليل المخاطر البيئية التي تشكل خطراً على التنوع البيولوجي وتسبب في هجرة الطيور والأسماك وتسهم في ارتفاع نسبة التلوث.⁴⁴

6- قطاع السياحة البحرية: تعد هولندا من الدول المتقدمة في مجال السياحة البحرية، حيث قدرت عائدات هذا القطاع بأكثر من 2 مليار دولار في 2018، كما ينظر لهولندا أوروبياً وعالمياً باعتبارها

⁴² European commission, ptc: p. 26.

⁴³ بو خاتم لخضر، مرجع سابق، ص 16.

⁴⁴ DMIE, and DMIE, Policy Document on the North Sea, 2016– 2021, Netherlands, 2015, p. 44.

نموذجاً متطوراً في التحكم وإدارة النفايات البحرية بفضل البنية التشريعية الصارمة والرقابة المستمرة والمتطورة على مختلف المصادر البحرية.

إن مساهمة الاقتصاد الأزرق في الاقتصاد الهولندي: تبرز من خلال الآتي:⁴⁵

- تساهم مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق في توفير فرص العمل، حيث بلغ إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد الأزرق بنهاية سنة 2018 أكثر من 157 ألف عامل بنسبة تصل إلى 2.1% من إجمالي القوة العاملة في هولندا ويعتبر نشاط السياحة البحرية أكثر الأنشطة التي تستقطب العمالة ثم تليها الأنشطة المتعلقة بالموانئ.
- يسهم الاقتصاد الأزرق بنسبة تتراوح بين 1.7% و 2% في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الهولندي، حيث وصل حجم القيمة المضافة الناتجة عن قطاعات الاقتصاد الأزرق في عام 2018م حوالي 12 مليار يورو وهو مبلغ يمثل ما نسبته 1.7% من إجمالي القيمة المضافة الكلية للاقتصاد الهولندي، وتقدر من أعلى النسب في الدول الأوروبية، وكانت مساهمة قطاع الموانئ البحرية هي الأعلى بعائدات قدرت بأكثر من 4 مليار يورو، ثم يليه قطاع السياحة البحرية والنقل البحري بأكثر من 2 مليار يورو، بينما بلغ حجم القيمة المضافة لقطاع استخراج الموارد غير الحية أكثر من 1.6 مليار يورو، ويتوقع أن يشهد هذا النشاط تطوراً كبيراً في المستقبل القريب بفضل الثروات النفطية والغازية الكبيرة التي تزخر بها منطقة بحر الشمال.⁴⁶

المبحث الرابع: بعض التجارب الإقليمية:

المطلب الأول: تجربة جمهورية مصر العربية:

تمتلك جمهورية مصر العربية بحكم الموقع والمكونات الجغرافية عدداً من الموارد المائية، تتمثل في كل من ساحلي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، والبحيرات الطبيعية العشر التي توجد فيها، بالإضافة إلى بحيرة ناصر الصناعية، فضلاً عن نهر النيل الذي يعبر أراضيها بالكامل من الجنوب إلى الشمال، وتعد قناة السويس معبراً مهماً للتجارة الدولية، حيث تربط بين الغرب (كندا وأوروبا والولايات

⁴⁵ بو خاتم لخضر، التجربة الهولندية في تطوير ممارسات الاقتصاد الأزرق، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

⁴⁶ بو خاتم لخضر، المرجع السابق، ص 18

المتحدة الأمريكية) والشرق، خاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية، كما تربط بين ثلاث قارات (أفريقيا وآسيا وأوروبا)، حيث يمر بها نحو 10% من إجمالي التجارة العالمية المنقولة بحراً.⁴⁷

وتتملك قناة السويس طاقة استيعابية كبيرة، تمكنها من استيعاب الحاويات العملاقة، الأمر الذي يتيح نقل البضائع من آسيا، وخاصة الصين، إلى أوروبا بأقل وقت وتكلفة مقارنة بالمرات الأخرى، كما يتم استخدامها كممر لنقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة الخليج العربي إلى دول الغرب من خلال ناقلات النفط المحملة جزئياً، وتكتسب قناة السويس أهميتها الاقتصادية في مصر من كونها ركيزة أساسية في الاقتصاد المصري، حيث يبلغ العائد السنوي منها حوالي 6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ويعد مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية.⁴⁸

وفيما يلي عرضاً مختصراً لواقع قطاعات الاقتصاد الأزرق القائمة والواعدة في مصر:

1. قطاع النقل البحري: يمثل الموقع الاستراتيجي لمصر على كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط أهم مقومات النقل البحري فيها، ويمكن تلخيص واقع هذا القطاع من خلال المؤشرات التالية:⁴⁹

- يبلغ إجمالي عدد الموانئ المصرية: 48 ميناء، منها 15 ميناء (6 تجارية و9 متخصصة) على البحر المتوسط، 33 ميناء (9 موانئ تجارية و24 متخصصة) على البحر الأحمر.
- تبلغ أطوال السواحل المصرية حوالي 3000 كم (1000 كم على البحر الأبيض المتوسط و2000 كم على البحر الأحمر)، يبلغ إجمالي عدد الأرصفة نحو 197 مرسى بطول إجمالي 37,5 كم وأقصى عمق للقنوات الملاحية هي الدخيلة في شرق بورسعيد، السخنة 20، 19، 17 متر على التوالي.
- يبلغ إجمالي مساحة التخزين 6,5 مليون م³ وإجمالي عدد السفن التجارية التابعة للأسطول التجاري الوطني (بما في ذلك سفن الخدمة) 117 سفينة بحمولة إجمالية تبلغ 901000 طن، مقسمة إلى (51) سفينة نقل بضائع (37 منها سفينة دولية و14 سفينة ساحلية) وتبلغ حمولتها الإجمالية 793000 طن. بالإضافة إلى 66 سفينة خدمات بحمولة إجمالية تبلغ 108000 طن.
- يبلغ متوسط البضائع المنقولة سنوياً على السفن المصرية 8%، ويبلغ متوسط إجمالي السفن التي تقوم بالاتصال بالموانئ المصرية سنوياً حوالي 14 ألف سفينة.

⁴⁷ د. محمد جلال محمد السيد خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2)، يناير 2020م، ص784.

⁴⁸ د. محمد جلال محمد السيد خطاب، المرجع السابق، ص 785، 786.

⁴⁹ د. محمد جلال محمد السيد خطاب، المرجع السابق، ص802.

- ويبلغ متوسط إجمالي الحاويات المكافئة التي يتم التعامل معها في الموانئ البحرية المصرية سنوياً نحو 7 مليون حاوية.
 - يبلغ متوسط إجمالي حجم البضائع المنقولة سنوياً عبر الموانئ البحرية المصرية حوالي 160 مليون طن.
 - يبلغ متوسط السلع الاستراتيجية السنوية المستوردة عبر هذه الموانئ نحو 27 مليون طن، ومتوسط إجمالي العدد السنوي للركاب حوالي 70 ألف راكب.
 - يبلغ متوسط إجمالي الإيرادات السنوية المباشرة للموانئ البحرية المصرية نحو ثلاثة عشر مليار جنيه مصري.
 - إجمالي عدد العاملين في القطاع والمنظمات البحرية التابعة لوزارة النقل حوالي 8200 عامل.
2. قطاع بناء وإصلاح السفن: يعد هذا القطاع من قطاعات الاقتصاد الأزرق القائمة والواعدة في آن واحد، حيث يعود تاريخ بناء وصناعة السفن في مصر إلى عهد محمد علي باشا وذلك في أوائل عام 1810م، ثم تطورت بعد ذلك خلال الحقب المختلفة إلى أن تم إنشاء ما يسمى بترسانة الاسكندرية البحرية (شركة الاسكندرية لبناء وإصلاح السفن حالياً)، وذلك في عام 1956م، ويعتمد هذا القطاع إلى جانب ترسانة الاسكندرية البحرية كل من ترسانة بورسعيد البحرية وترسانة السويس البحرية.⁵⁰
- ولتطوير هذا القطاع تم وضع برنامج تطوير بناء السفن حتى عام 2030م، وهو برنامج يهدف إلى توطین وتطوير بناء السفن في مصر، حيث يتضمن البرنامج عدة عناصر، يتمثل أهمها في تحفيز الاستثمار في أحواض بناء السفن البحرية وبناء وإصلاح السفن وتوريد السفن وتصنيع وإصلاح وصيانة الحاويات، إلى جانب تعزيز وتطوير شركات الشحن لتشغيل السفن.⁵¹
3. قطاع الموارد الحية: يشمل هذا القطاع حصاد الموارد الحيوية المتجددة وتحويلها لأغذية وأعلاف ومنتجات قائمة على أساس بيولوجي، بالإضافة إلى الطاقة الحيوية وتربية الأحياء المائية، وبالنظر إلى واقع الحال في هذا القطاع يلاحظ اقتصر النشاط فيه على مصائد الأسماك دون غيرها من المجالات الأخرى، وفيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بنشاط مصائد الأسماك في مصر.⁵²

⁵⁰ د. أيمن محمد التمراري، أنظر: مستقبل الترسانات البحرية لصناعة بناء وإصلاح السفن في مصر، بحث محكم منشور على الرابط: (<https://www.Researthgate.net>)

⁵¹ د. محمد جلال محمد السيد خطاب، مرجع سابق، ص ص 797، 798.

⁵² د. عماد مورييس و د. أمل احمد سويقي، دراسة اقتصادية للطاقة الانتاجية السمكية المصرية من المصادر الطبيعية وأثر التقلبات الموسمية عليها، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (31) - العدد (1)، مارس 2021، ص 4.

- نما إجمالي إنتاج الأسماك في مصر بشكل عام في الفترة (2005م - 2020م) بصورة متزايدة، وذلك بسبب النمو السريع لنشاط تربية الأحياء المائية، حيث بلغ حجم إنتاج الأسماك في عام 2015 نحو 1.5 مليون طن، ارتفع إلى 1.7 مليون طن عام 2016م، ثم إلى 1.820 مليون طن عام 2017م بزيادة بلغت نسبتها 6,8%، ويرجع الفضل في ذلك إلى المزارع السمكية التي احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الكميات المنتجة بنسبة 79,2%، أما في عام 2018م فقد بلغ حجم إنتاج الأسماك حوالي 1.870 مليون طن، بزيادة بلغت نسبتها 2,7%، وقد واصل حجم الإنتاج السمكي في الزيادة السنوية ليصل إلى 2 مليون طن في 2019م، ثم إلى 2.3 مليون طن عام 2020م، وذلك بسبب التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، التي يشكل إنتاجها نحو 75% من إجمالي إنتاج الأسماك في مصر.
- يمثل إنتاج الأسماك من مصايد البحار والبحيرات والمنخفضات الساحلية ونهر النيل وفروعه 25% من الإنتاج الكلي لمصايد الأسماك في مصر.

4. قطاع السياحة الساحلية: كشفت عدة دراسات أجريت عن السياحة الساحلية في مصر عن وجود العديد من أوجه القصور والضعف، فيها، تتمثل في الآتي:⁵³
 - أ. اعتماد عملية التخطيط والتطوير على الطرق التقليدية.
 - ب. ضعف وعي المجتمع المحلي بأهمية السياحة الساحلية وغياب الوعي بقيمة الموارد السياحية.
 - ج. معظم المستثمرين في قطاع السياحة بالبحر الأحمر هم من خارج المنطقة ويقتصر نشاطهم الرئيسي على الضيافة والمنتجات التقليدية.
 - د. غياب المشاركة المحلية في عمليات التنمية السياحية وعدم وجود مشاريع سياحية صغيرة يملكها السكان الأصليون، الأمر الذي أدى إلى فصل المجتمع المحلي عن التنمية في المنطقة.
 - هـ. وجود نقص كبير في البرامج الترويجية والإعلامية وفي المعلومات المناسبة الخاصة بالإمكانات السياحية التي تتوفر بها المنطقة وواجهاتها.
 - و. ضعف الحوافز الحكومية التي من شأنها أن تعمل على تشجيع المستثمرين على تحقيق الاستفادة وجذب معجبي السياحة البيئية، ونشر المفاهيم الخاصة بها وجذب أعداد كبيرة من سياح الداخل، وتحفيز المجتمع المحلي للمشاركة في النشاط السياحي وتعظيم المنافع المباشرة وغير المباشرة التي يعود عليهم.
 - ز. نقص الخدمات الأساسية في المدن الساحلية، مثل الطرق وخدمات النقل والمياه والطاقة والخدمات الصحية ووسائل الراحة الخارجية ومرافق الترفيه والتسلية.

⁵³ Gouda.E.A.Obstacles to Sustainable Tourism Development on the red sea coast, International Journal for innovation Education and Research, vol.3-3, 2015.PP. – 170-174

5. قطاع الطاقة المتجددة البحرية: لمواجهة الزيادة المضطردة على الطاقة، اتبعت الحكومة المصرية استراتيجية تنويع الطاقة، والمعروفة باسم استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة حتى عام 2035، وذلك لضمان الاستقرار المستمر لإمدادات الطاقة في البلاد، وتتضمن هذه الاستراتيجية زيادة تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة جزئياً من خلال برامج إعادة التأهيل والصيانة القوية في قطاع الطاقة⁵⁴، وعلى الرغم من امتلاك مصر لاتفاقيات عالية لإنتاج الطاقة المتجددة البحرية، إلا أنها لم تستغل بعد، الأمر الذي يشير إلى أن هذا القطاع يدخل ضمن قطاعات الاقتصاد الأزرق الواعدة في مصر.

6. قطاع تحلية المياه: تعد تحلية مياه البحر حلاً بديلاً للتغلب على نقص المياه العذبة في مصر وذلك في ظل ما هو متوقع من تزايد ندرة المياه بسبب الزيادة السكانية المتسارعة والتوسع في النشاط الزراعي ولما كانت مصر تملك نحو 3 آلاف كيلومتر من الخطوط الساحلية على كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، فإن تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة المتجددة البحرية يمكن أن تكون حلاً بديلاً مستداماً لمشكلة ندرة المياه، خاصة في المدن الساحلية النائية التي تقع بعيداً عن شبكة المياه الوطنية.⁵⁵

7. قطاع التعدين البحري: تشير بعض الدراسات إلى وجود إمكانات معدنية عالية في مصر، حيث توفر معظم أنواع المعادن الصناعية والسلع المعدنية وغير المعدنية بكميات تجارية، ومع ذلك فإن مصر تستورد عدداً من المدخلات اللازمة للصناعات المعدنية المحلية، حيث يتمتع المستثمرون في مصر عن الاستثمار في صناعة المعادن، بسبب انخفاض عائد الاستثمار في صناعة التعدين بشكل عام بالإضافة إلى أن فترة الاسترداد طويلة نسبياً مقارنة بالمشروعات الأخرى التي يسهل الحصول عليها، فضلاً عن فوضى قوانين ولوائح التعدين ونقص القدرة الإدارية للتعامل مع المستثمرين المحليين والأجانب وحل المشاكل ذات العلاقة، وفي ظل وجود وفرة في المعادن خارج النطاق البحري فإن الاهتمام بالتعدين البحري لا يحظى بعناية تذكر.⁵⁶

⁵⁴ International Renewable Energy Agency, 2018, p. 1

⁵⁵ Ismail, M, Water Desalination in Egypt, Zewail city of Science and Technology , 208. Pp. 11, 12

⁵⁶ د. محمد جلال محمد السيد خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص 810.

المطلب الثاني: تجربة المغرب:

تعد المغرب من الدول التي لديها إمكانيات كبيرة في مجال الاقتصاد الأزرق بحكم موقعها الجغرافي على كل من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، إذ يصل طول سواحلها البحرية إلى 3500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية تبلغ مساحتها 2.1 مليون كلم²، وثروة سمكية كبيرة وموارد طاقة بحرية لم تستغل بعد بالقدر الكافي، وتحتل بعض الأنشطة مثل الصيد والسياحة والنقل البحري والخدمات اللوجستية المرتبطة بالموانئ مكانة تاريخية مهمة في الاقتصاد المغربي، وتتيح الأنشطة الاقتصادية البحرية في المغرب، بمختلف مجالاتها، إمكانيات كبيرة لخلق فرص العمل أمام القوة العاملة الوطنية.

وفيما يلي بيان لواقع قطاعات الاقتصاد الأزرق في المغرب⁵⁷ مما يؤهلها لجعل الاقتصاد الأزرق رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة فيها:

1- قطاع الصيد البحري، يمثل هذا القطاع ما بين 1-2% من الناتج المحلي الخام، ويوفر ما يقرب من 700 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، ولتطوير هذا القطاع أطلقت وزارة الفلاحة والصيد البحري في عام 2009 خطة وترتكز على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في: استدامة مصايد الأسماك؛ وأداء البنيات التحتية الخاصة بالصيد والتسويق؛ وتنافسية منتجات الصيد، وقد بلغ حجم إنتاج صيد الأسماك في عام 2017 حوالي 1.4 مليون طن؛ تم توجيه نحو 80% منها نحو الصادرات، بقيمة إجمالية بلغت 22 مليار درهم، وفي نفس الوقت تم العمل على النهوض بقطاع الصيد التقليدي عن طريق وضع برنامجين هما: "إبحار (1)" و "إبحار (2)"، حيث تم التركيز فيهما على تجهيز قوارب الصيد التقليدي بالصناديق الموحدة العازلة للحرارة، بما يتيح المحافظة بشكل أمثل على المنتجات البحرية.

وتعد التجربة المغربية من التجارب الناجحة في الاقتصاد الأزرق، بسبب تركيزها على مجال تطوير قطاع صناعة الأسماك وتعزيز دوره في الاقتصاد بشكل أكبر عن طريق وضع رؤية تنموية لهذه الصناعة بحلول سنة 2030، حيث تطمح الحكومة من خلال تبنيها مفهوم الاقتصاد الأزرق إلى رفع إنتاجها من الأسماك إلى مليون طن سنويا بحلول عام 2030 في الوقت الذي تتوقع فيه منظمة الأغذية والزراعة "FAO" ارتفاع إنتاج البلاد بنحو 18.2 % بحلول 2030 ليصل إلى 1.7 مليون طن من الأسماك سنويا.

⁵⁷ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، المملكة المغربية، 2018، ص ص 13، 14.

2- قطاع تربية الأحياء المائية، على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها المغرب في هذا القطاع، حيث يصل الإنتاج السنوي له إلى حوالي 510 طن، إلا أنه لم يعرف بعد انطلاقة الحقيقية، وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية من أجل تنفيذ المحور المتعلق بتربية الأحياء المائية ضمن خطة تطوير قطاع الصيد البحري، والذي يهدف إلى إنتاج 200 ألف طن من منتجات تربية الأحياء البحرية، بقيمة إجمالية تبلغ 5 مليار درهم وتحقيق 3 مليار درهم من صادرات الموارد السمكية، بحلول عام 2030م.

3- قطاع السياحة البحرية يعد هذا القطاع ركيزة أساسية في الاقتصاد المغربي، حيث يمثل القطاع الثاني من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، كما المالي العام الوطني، كما يساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، وقد أطلق المغرب في إطار المخطط الأزرق رؤية 2020 من أجل استقطاب 10 ملايين سائح بحلول سنة 2020، من خلال إنشاء ستة منتجعات ساحلية في عدة مناطق، إلا أن هذه الرؤية لم تحقق أهدافها، الأمر الذي أثر سلباً على تطوير عدد من الأنشطة ذات الصلة بهذا القطاع مثل الرحلات البحرية السياحية والأنشطة الترفيهية البحرية والرياضات المائية.

4- قطاع الموانئ البحرية: تتطلب أنشطة هذا القطاع وجود استثمارات ضخمة لإقامة البنيات التحتية المتعلقة بالخدمات اللوجستية والمينائية، وتشمل هذه الأنشطة نقل المسافرين والبضائع، وبناء السفن وإصلاحها، ويؤمن النقل البحري للبضائع أزيد من 95% من حجم المبادلات التجارية بين المغرب وباقي بلدان العالم، لتطوير قطاع الموانئ، اعتمد المغرب الاستراتيجية الوطنية للموانئ، من أجل مضاعفة العدد السنوي للمسافرين بحلول عام 2030م، ليرتفع من 3 إلى 7.6 ملايين مسافر، وتعكس هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية لتعزيز قطاع النقل البحري الوطني، كما تتضمن تحديث البنيات التحتية، كما إن إرساء تنافسية لوجستية حقيقية في المغرب يمثل تحدياً كبيراً في إطار ترسيخ موقع المغرب كقطب متميز في هذا المجال.

5- قطاع بناء السفن وإصلاحها، لا يتيح هذا القطاع بإمكانياته الحالية الاستجابة للطلب المحلي لخدماته، غير أنه تم وضع استراتيجية خاصة بالصناعة البحرية، تهدف إلى جعل المغرب قطباً لبناء السفن التي قد يصل طولها إلى 120 متراً، كما أن من شأن مجال تفكيك السفن أن يتيح فرصاً جديدة للنهوض بهذا القطاع.

6- قطاع الطاقة البحرية، يزخر هذا القطاع في المغرب البحرية هذا القطاع في المغرب بإمكانات غير مستغلة بشكل كافٍ، فعلى مستوى موارد النفط والغاز البحري، يمتلك المغرب حوالي 400.000 كيلومتر مربع من الأحواض الرسوبية، بينما تمتلك إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة البحرية لكنها غير مستغلة بالقدر الكافي، حيث يتطلب الاستثمار فيها رأسمالاً كبيراً.

7- قطاع التقنيات الحيوية البحرية، يزخر المغرب بتنوع بيولوجي غني جداً، إلا أنه غير مستثمر على نحو كافٍ، علماً بأن تطبيقات التقنيات الحيوية البحرية تشمل عدة قطاعات أهمها المستحضرات

الصيدلانية، ومستحضرات التجميل، والمواد الغذائية والمشروبات. التقنية في المغرب وحماية المحاصيل، والتقنية الحيوية الصناعية والمنتجات النباتية.

8- قطاع تحلية مياه البحر يشكل هذا القطاع واحداً من أولويات الاقتصاد الأزرق في المغرب بالنظر إلى عدم انتظام التساقطات المطرية التي يسجلها، والتي تعرضه لخطر إجهاد مائي حاد خلال السنوات القادمة، ويتيح إدماج التقنيات الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة، الاستفادة المثلى من الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع.

وهذا دون شك سيدعم الاقتصاد المغربي بشكل كبير، وفي مجال السياحة، تم إطلاق مجموعة من المبادرات الرائدة والتي تهدف الى جعل السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، كان أبرزها الاقتصاد الأزرق، والذي يركز إلى مفهوم المحطات الساحلية المندمجة الهادفة إلى إعادة التوازن للسياحة الشاطئية بهدف إنشاء عرض شاطئي مغربي تنافسي على الصعيد الدولي.

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث يتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها، والتقدم بعدد من التوصيات بناء على هذه النتائج.

أولاً: النتائج

- 1- تبرز علاقة الاقتصاد الأزرق بأهداف التنمية المستدامة وأبعادها من خلال ارتباطه بالاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية التي تمثل جزءاً أصيلاً من الموارد البيئية التي تستهدفها التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- 2- على الرغم من أن قطاعات الاقتصاد الأزرق ظلت تمثل العمود الفقري بالنسبة لاقتصادات مختلف الدول الجزرية، إلى جانب إسهامها بنصيب مقدر في اقتصادات الدول الساحلية، إلا أن الاهتمام العالمي به كمسار لتحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول يعد توجهاً حديثاً نسبياً.
- 3- تمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية مجالاً حيوياً لتطبيقات الاقتصاد الأزرق ونموذجاً ماثلاً للدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة.
- 4- تعتبر تجربة هولندا في مجال الاقتصاد الأزرق أحد التجارب الناجحة في توظيف الموارد البحرية في خدمة أهداف التنمية المستدامة.
- 5- على الرغم من أن جمهورية مصر بحكم موقعها الجغرافي على كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، مما يتيح لها موارد بحرية متنوعة يمكن من خلالها تنويع هيكل الاقتصاد الأزرق فيها وتنويع قاعدته وتعظيم مكاسبها منه بأفضل مما هو عليه الواقع حالياً، إلا أنها لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة في هذا المجال على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد الأزرق، هو قطاع النقل البحري.
- 6- تتمتع المغرب، بحكم موقعها على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بإمكانيات كبيرة ومتنوعة في مجال الاقتصاد الأزرق، غير أنها لم تستغلها بالقدر الكافي لتعظيم دورها في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المطلوب.

ثانياً: التوصيات

- 1- على مجموعة الدول الإسلامية التي تمتلك موارد بحرية، بحكم موقعها الجغرافي، أن تولي اهتماماً أكبر للاستفادة من تلك الموارد في إطار جهودها المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- يستوجب تطوير تجارب الدول الإسلامية، ذات الموارد البحرية، في مجال الاقتصادي الأزرق، ودخول تلك الدول في شراكات إقليمية ودولية مع نظيراتها في المحيطين الإقليمي والدولي.
- 3- استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية والإقليمية المتطورة في مجال الاقتصاد الأزرق والأخذ بالمناسب منها في تطوير تجارب الدول الإسلامية ذات الموارد البحرية.
- 4- إعطاء الأولوية في الاستثمار في الموارد البحرية إلى قطاعات الاقتصاد الأزرق ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأكبر (النقل البحري، صيد الأسماك، السياحة البحرية).
- 5- بالنسبة لدولتي مصر والمغرب، اللتين تملكان مواردً بحرية كبيرة بحكم موقعهما على ساحلين بحريين، بذل المزيد من الجهد في تنويع استثماراتهم في قطاعات الاقتصاد الأزرق المختلفة بالاستفادة من الفرص التي يتيحها تنوع تلك الموارد.

المراجع

1. د. إسلام جمال الدين شوقي، ألوان الاقتصاد العشرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2020م.
2. ريم بومعرافي ونعيمة بوبو، تبني الاقتصاد الأزرق كمسار جديد للدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد (23) - العدد (1)، 2023م.
3. شامية بن عباس، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد (6) - العدد (1)، 2019م.
4. سفيان جبران وإيمان قلال، دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، العدد (2)، 2018م.
5. عبدالحفيظ مسكني وآخرون، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة - نحو رؤى واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019م.
6. هناء عفيف وآخرون، نحو التوجه إلى اقتصاد أزرق: تجربة الامارات العربية المتحدة، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة: نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 2-3 ديسمبر 2019م.
7. د. نسمة بن يحيى، الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، مجلة أبحاث، المجلد (7) - العدد (2)، 2022م.
8. خالد عبد الحميد وإيهاب يونس، الاقتصاد الأزرق كمسار لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في دول البحر المتوسط (حالة مصر)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (38) - العدد (1)، مارس 2024م.
9. مايكل مادست، حقائق عن المحيطات، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سبتمبر 2013م.
10. أفلفيز زهيرة وبن حميد نور الهدى، مقارنة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مذكرة مكملة لنيل الماجستير في التعاون الدولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2019م.
11. United Nations, ocean and seas, in: [https://sustainable.development.un.org/topics/ocean and seas](https://sustainable.development.un.org/topics/ocean%20and%20seas)
12. Introduction to the blue economy, commonwealth of learning, 2016, in: oasis, col, org/handle/11599/2986

13. جانتر بولي، الاقتصاد الأزرق: 10 سنوات 100 ابتكار 100 مليون وظيفة، 2010م.
14. ويكيبيديا: ar.m.wikipedia.org
15. Cyrus Rustomjee Operationalizing the Blue Economy in Small States: Lesson from the Early Movers, Centre Of International Governance Innovation, N:117, September 2017.
16. Cyrus Rustomjee, "Developing the Blue Economy in Caribbean and Other Small States" PALICY BRIEF, Centre Of International Governance Innovation, N:75, Quebec; march
17. تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، 2018م.
18. United Nations, conference in trade and development (UNCTAD), the oceans economy: opportunities and challenges for small island developing states, New york and Geneva, 2014.
19. The commonwealth secretariat, the blue economy in small states, Marlborough house, Pall Mall, London, January 2016 .
20. Cyrus Rustomjee, developing the blue economy in Caribbean and others small stats, Op.cit .
21. European commission, European Maritime and Fisheries Fund, the Netherlands overview, 2014,.
22. VAO, National Aquaculture sector Overview, Nether lands, Roma, 2007, .
23. Pinckaers, Mand Riker, c, The 2020 Dutch Sedfood industry Report USA: Voluntary, Report 2020.
24. بو خاتم لخضر، التجربة الهولندية في تطوير ممارسات الاقتصاد الأزرق، الملتقى العلمي الدولي الأول، 15-16، جوان، 2021م.
25. Dutch marine energy, Innovations.2021.: <https://www.dutchmarine.com>.
26. DMIE, and DMIE, Policy Document on the North Sea, 2016- 2021, Netherlands, 2015.
27. د. محمد جلال محمد السيد خطاب، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2)، يناير 2020م.
28. د. أيمن محمد التمراري، أنظر: مستقبل الترسانات البحرية لصناعة بناء وإصلاح السفن في مصر، بحث محكم منشور على الرابط: (<https://www.Researthgate.net>)
29. د. عماد مورييس و د. أمل احمد سويقي، دراسة اقتصادية للطاقة الانتاجية السمكية المصرية من المصادر الطبيعية وأثر التقلبات الموسمية عليها، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (31)- العدد (1)، مارس 2021.

30. Gouda.E.A.Obstacles to Sustainable Tourism Development on the red sea coast, International Journal for innovation Education and Research, vol.3-3, 2015.
31. International Renewable Energy Agency, 2018.
32. Ismail, M, Water Desalination in Egypt, Zewail city of Science and Technology , 2018.
33. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق: ركيزة اساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، المملكة المغربية، 2018.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية
مجلة دولية شهرية علمية محكمة
الترقيم الدولي الإلكتروني : ISSN : 2410- 521X
الترقيم الدولي الورقي : ISSN : 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2024	2023	2022	2021	2020	العام
0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	0.0366	معامل أرسيف
1.55	1.25	1.73	1.60	1.60	معامل التأثير العربي